تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطالبت هذه الاوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الاكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الاجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الامن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة، وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الاسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الاجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد. ووافق الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط! وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعياً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد «بعدم تأييد أية منظمة معادية»، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز